الأنباء
السبت 19 اكتوبر 2013

انتشار الجيش اللبناني على السلسلة الشرقية لمنع تمدد الحرب السورية إلى عرسال والبقاع

رسمياً: تأليف الحكومة شرط دولي لمساعدة النازحين في لبنان

الرئيس ميشال سليمان مستقبلا سفراء «مجموعة الدعم الدولية للبنان» في بعبدا امس (محمود الطويل)

بات تأليف الحكومة اللبنانية شرطا معلنا لتوفير المساعدات الدولية المقررة للبنان من مجموعة الدعم الدولي التي انعقدت في نيويورك بمشاركة رئيس الجمهورية. وقد تبلغ كبار المسؤولين اللبنانيين رسميا هذا الأمر، من الامين العام للأمم المتحدة بان كي مون الذي شجعهم على التعجيل باتمام عملية تشكيل الحكومة من دون مزيد من التأخير.

وتأمل أوساط نيابية مستقلة ان يكون جرس الانذار الدولي هذا من العوامل المساعدة على تخطي عثرات تأليف الحكومة، بما يسفر عن ولادة حكومة يتقبلها فرقاء 8 و14 آذار، دون حتمية المشاركة فيها.و تشير الأوساط لـ «الأنباء» الى أن حكومة كهذه ستكون الملاذ الأخير للرئيسين ميشال سليمان وتمام سلام، قبل بلوغ محطة الاستحقاق الرئاسي في مايو المقبل.

الأوساط عينها تراهن على انعقاد مؤتمر جنيف 2، الذي مازال موعده موضع تجاذب، بسبب استمرار التحفظات على اشتراك إيران فيه كصاحب دور في الأزمة السورية، وعلى أساس ان المشاركة الإيرانية في هذا المؤتمر تهمّش مبرر مشاركة حزب الله المستمرة في الحرب داخل سورية، وتفتح نافذة في جدار امتناعه عن الانسحاب من الحرب، بما يحلحل الكثير من تعقيدات الأزمة الداخلية اللبنانية، المجتمعة في وعاء تشكيل الحكومة.

لكن هذه الأوساط لاحظت عزيمة رسمية أشد للخروج من الدوامة الحكومية التي طال دورانها، بما يتعدى السبعة أشهر، خصوصا بعد ربط المساعدات الدولية للنازحين السوريين، بوجود حكومة لبنانية فاعلة، بالدرجة الأولى، ثم بعد ابتعاد النائب وليد جنبلاط عن مسار التفاهم مع الرئيس ميشال سليمان، وتأييده لوجهة نظر الرئيس نبيه بري القائلة بامكانية تقويم حكومة نجيب ميقاتي بداعي انها حاصلة أساسا، على ثقة مجلس النواب، بينما أي حكومة أخرى، تشكل، قد لا تحظى بمثل هذه الثقة وعلى هذه الأفضلية.

وردا على سؤال لـ «الأنباء» حول مدى دستورية هذا الرأي، اوضحت الأوساط أن الحكومة المستقيلة، حصلت على ثقة مجلس النواب بالفعل، لكن هذه الثقة تبخرت لمجرد استقالتها وقبول رئيس الجمهورية لهذه الاستقالة، وبالتالي تكليفها بتصريف الأعمال.

وبالمقابل، نجد أن رئيس الحكومة المكلف تمام سلام، حاز ثقة نيابية شبه اجماعية (124 نائبا من أصل 128) بتكليفه تشكيل الحكومة الجديدة، وهذه الثقة يمكن أن تنسحب على الحكومة التي يشكلها، وريثما تمثل أمام مجلس النواب لطلب ثقته، وإضافة على مضاف، لاحظ رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع، امس، ان لبنان يعيش أزمة نظام، وان كل العناوين التي وصفت بها هي تغطيات وعناوين جزئية، مردها الى أن مجموعة من المجموعات اللبنانية لا تقبل باتفاق الطائف. محذرا من ان فتح أزمة النظام الآن فلا أحد منا يعرف إلى أين نتجه.

وعن الأزمة الحكومية قال جعجع «الجمهورية» ان احد تجليات عدم تحمل المسؤولين الدستوريين لمسؤولياتهم يتمثل في تأخير تشكيل الحكومة، وقد كان على الرئيس المكلف أن يعمل مع رئيس الجمهورية على تأليف الحكومة في غضون عشرة أيام، وأما فيما خص نيلها الثقة أو عدمه فهي من مسؤولية الفرقاء الآخرين.

ونفى جعجع أن تكون القوات اخطأت في تسمية الرئيس تمام سلام لتشكيل الحكومة وقال إن سلام هو من أفضل الاشخاص لهذه المرحلة ونحن لا نطلب منه الاعتذار لأنه من الصعب أن نجد رئيسا جديدا للحكومة بمواصفاته بل نحن نطلب منه تأليف الحكومة في أسرع وقت. ومن اشخاص مشهود لهم في مجالاتهم. كاشفا عن خطة لدى 14 آذار لمنع وصول الوضع الى الفراغ، خصوصا ان مجلس النواب يستطيع أن يعقد جلسة لانتخاب رئيس الجمهورية من دون دعوة رئيسه، وهو المخول تفسير الدستور لناحية امكانية الانتخاب بالثلثين أو النصف زائد واحد.

ومن العوامل المنشطة للحراك السياسي على مستوى تشكيل الحكومة الوضع الأمني المقلق، انطلاقا من العثور على السيارة المفخخة في الضاحية الجنوبية، وازدياد حالات التدهور الأمني على سلسلة جبال لبنان الشرقية، الفاصلة عن سورية، حيث تم نشر أربع سرايا من الجيش اللبناني لعزل بلدتي عرسال والقاع عن المواجهات المنتظرة على المقلب السوري من هذه السلسلة بين جيش النظام السوري والجيش الحر في منطقة «القلمون» الاستراتيجية.

وكذلك الوضع في طرابلس، حيث ترأس وزير الداخلية مروان شربل اجتماعا لقادة الاجهزة الامنية في المدينة لتقييم الأوضاع ووضع اللمسات الأخيرة على الخطة الأمنية الخاصة بها.

الوزير شربل نوه بالإجراءات الأمنية المتخذة في الضاحية والتي بفضلها تم كشف السيارة الملغومة في محلة المعمورة، وقال ان السيارة مبيعة لاربعة اشخاص وقد تم التعرف على مالكها الأخير، لكن شربل رفض القول ما اذا كان استدعي للتحقيق أو مازال البحث جاريا عنه، علما أن ثمة معلومات توحي بأن السيارة مسروقة ومبلغ عنها.

● بيروت ـ عمر حبنجر

جعجع: نعيش أزمة نظام وتمام سلام الأفضل لكن كان عليه تشكيل الحكومة خلال عشرة أيام

سليمان: الحل السياسي يسمح بعودة اللاجئين السوريين تدريجياً

ترأس الرئيس ميشال سليمان اجتماعا لسفراء الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وممثل الأمين العام للأمم المتحدة في لبنان ديريك بلامبلي، جرى خلاله متابعة البحث بآلية تنفيذ مقررات مؤتمر نيويورك.

وركز الرئيس سليمان في كلمته على تفعيل مقررات الدعم الدولي للبنان وابقائها حية والسعي إلى وضعها موضع التنفيذ وتقييم المقررات في نقاطها الأربع الرئيسية التي تشمل دعم «إعلان بعبدا والاستقرار في لبنان ودعم الجيش وتقاسم الأعباء بالنسبة للاجئين السوريين».

وقال سليمان: ان اجتماع جنيف ادى إلى إقرار المبادئ التي سعينا إلى إقرارها، وهي تقاسم الأعباء المالية والمشاركة في تقاسم الأعباء العددية وتسهيل إقامة النازحين السوريين داخل الأراضي السورية، معتبرا ان المشاركة بالاعباء المالية بحاجة إلى المزيد.

واضاف الرئيس سليمان قائلا ان عملية التفاوض للتوصل إلى حل سياسي للازمة السورية تسمح بعودة اللاجئين التدريجية، بصورة آمنة وكريمة إلى بلادهم.

وتزامن مع الاجتماع إعلان الاتحاد الأوروبي عن مساعدة اضافية بقيمة 70 مليون دولار للبنان لاعانته على مواجهة موجبات النازحين السوريين.

الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة شدد من جهته على دعم لبنان على مواجهة أزمة اللاجئين السوريين داعيا إلى زيادة المشاركة الدولية في تحمل الاعباء.

وأبدى الممثل الدولي تطلعه للتواصل مع شريحة أكبر من المعنيين لحشد الدعم من أجل لبنان مشددا على تشكيل حكومة وفق إعلان بعبدا، داعيا الى استئناف الحوار، مشيرا الى اشتداد الأزمة في سورية.

● بيروت ـ داود رمال

رزق لـ «الأنباء»: الأمل بمجلس النواب مفقود ومجابهة التشكيلة الحكومية أو الطعن بها «خيانة»

ادمون رزق

رأى النائب والوزير السابق إدمون رزق ان المادة 94 من الدستور، تختصر مرجعية الدولة برئيس الجمهورية وحده أي بالرئاسة الأولى دون سواها من الرئاستين الثانية والثالثة، وتحمله وحده مسؤولية السهر على احترام الدستور وحمايته، وما سمي تلفيقا بـ «الترويكا» هو بدعة سياسية خنفشارية ابتكرتها الوصاية السورية أثناء وجودها في لبنان، لتسهيل إمساكها بالقرار اللبناني، إلا ان من تولوا السلطة آنذاك ارتضوا بالترويكا على حساب المبادئ الدستورية، وذلك لكونهم جماعة محاصصة ذات تبعية عمياء انقادوا بالعصا من قبل مرجعيتهم (اي الوصاية) التي استعملتهم لتهديم البنية الدستورية في لبنان، مستدركا بالقول ان الرئيس سليمان انتفض كلاميا على تلك البدعة وأطلق مواقف عبّرت عن مقته لها وحرصه على تطبيق الأحكام الدستورية، لكن يبقى المطلوب منه ان يتصرف وفقا لما أعلنه واتخذه من مواقف وطنية وجريئة.

وعليه، لفت رزق في تصريح لـ «الأنباء» الى ان المطلوب من الرئيس المكلف تمام سلام الخروج عن تقاليد المساومة والمحاصصة ورفض تركة الوصاية، وعدم الانصياع للمطالب الفئوية والمذهبية والحزبية والشخصية، وتقديم تشكيلة حكومية غير استفزازية لأحد، بالتنسيق مع رئيس الجمهورية، تكسب ثقة الرأي العام اللبناني وتضع المجلس النيابي أمام مسؤولياته، معتبرا ان الرئيسين سليمان وسلام يستطيعان بقوة الدستور رفض كل أشكال الإسقاطات الحزبية على التشكيلة الحكومية، خصوصا ان الرئيس سليمان يرفض التمديد لولايته وأن الرئيس المكلف غير مرشح للانتخابات النيابية، بمعنى آخر يعتبر رزق ان رئيسي الجمهورية والحكومة غير مقيدين بأي تصنيف «انتمائي» للوزراء، وعليهما بالتالي أداء مسؤولياتهما وواجبهما الوطني عبر اختيار من يجدانهم أهلا للثقة ويتمتعون بكفاءات نوعية أمثال محمد فواز وظافر الحسن ومروان اسكندر وغيرهم كثر من أصحاب الكفاءة والنزاهة والعلوم.

وردا على سؤال لفت رزق الى ان الرئيس المكلف غير مضطر لمساومة أحد أو الخضوع له، خصوصا ان الدستور اللبناني يوليه مع رئيس الجمهورية الحق الحصري بتأليف الحكومة، بمعنى آخر يعتبر رزق ان اي حكومة تتشكل وفقا لقناعة رئيس الجمهورية والرئيس المكلف وتحفظ المصلحة العامة للبلاد تكون حكومة دستورية وميثاقية بامتياز ولا يصح إطلاقا تسميتها بحكومة أمر واقع، وذلك لاعتباره ان «الأمر الواقع» هو ما يتم فرضه من خارج الأحكام الدستورية، مشيرا من جهة ثانية الى ان ما يقال ويدس في الإعلام بأن اتفاق الطائف يلزم تأليف الحكومة من جميع الشرائح السياسية والحزبية هو كلام مبني على منطق المحاصصة ولا يمت الى ما جاء في وثيقة الوفاق الوطني بصلة، فالفريق الكفؤ وغير الحزبي والاستفزازي هو فريق وطني بامتياز ويمثل كل الوطن بكامل شرائحه، معتبرا بالتالي ان الهدف من التشكيك بمقدرة الفريق الوزاري من غير السياسيين هو العرقلة والتصويب على المغانم والحصص.

وأضاف رزق ان «اتفاق الطائف لم يحدد لا شكل الحكومة ولا عدد الوزراء، انما أكد فقط على العرف القائل بالمناصفة بين المسلمين والمسيحيين وبالتساوي بين عدد الوزراء «السنة والشيعة والموارنة»، وإعطاء الحصة الميثاقية للدروز والأرثوذكس والكاثوليك والأرمن، علما ان هذا العرف تم خرقه في حكومة الرئيس ميقاتي المستقيلة ضمن عملية مساومة وبازار سياسي، وذلك عبر إعطاء الطائفة السنية مقعدا إضافيا من مقاعد الطائفة الشيعية بالتوافق مع مرجعيات الأخيرة تسهيلا للتأليف بعد ان تعثر بعقدة تمثيل طرابلس، هذا من جهة، مؤكدا من جهة ثانية انه ليس لرئيس مجلس النواب ان يتدخل في تأليف الحكومة سواء أكان من خلال مبادرة ام من خلال اقتراح، فالرئيس المكلف وحده يقترح التشكيلة الحكومية ورئيس الجمهورية يرسم، داعيا بالتالي الرئيس سلام الى تقديم تشكيلته وفقا للوثيقة والميثاق ودون الإذعان لأي من الأحزاب السياسية أو التوقف عند الشروط والشروط المضادة، وأي تردد أمام تهديدات هذا وذاك جبن وتقاعس وتساهل وإهدار فرص على حساب الدستور والمصلحة العامة، جازما بأن أي تحرك على الأرض أكان من جهات مسلحة ام مسالمة لمجابهة التشكيلة الحكومية والطعن بها هو «خيانة»، وأن الشعب اللبناني سيكون بالمرصاد لأي تحرك من هذا النوع وسيشكل درعا امام سلام لحماية تشكيلته وخياراته.

وختم رزق معتبرا ان لبنان يواجه انهيارا بنيويا في الروح الميثاقية، ولم يعد هناك من مبادئ وقيم انما هناك مصالح وصولية، ناهيك عن تحالف «الوصوليات مع الأصوليات» (غامزا من قناة تحالف حزب الله ـ العماد عون)، معربا بالتالي عن خشيته من وصول لبنان الى الفراغ في رئاسة الجمهورية حال استمرار التقاعس في تطبيق الدستور نصا وروحا، وذلك لاعتباره ان المعطيات السنية تقود حكما الى نتائج سيئة، حيث سيدخل لبنان ساعتها في دوامة انقلابية لا نهاية لها، لاسيما ان الأمل بالمجلس النيابي مفقود بعد ان تحول الى أمر واقع غير شرعي مفروض على البلاد منذ عام 1991 على اثر تعيين نواب من خارج العملية الانتخابية.

● بيروت ـ زينة طبّارة

تقرير إخباري

قراءة في مواقف جنبلاط الأخيرة

اثارت مواقف رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني التي أدلى بها الى احدى الصحف المحلية في 2013/10/11 جملة من الردود واثارة زوبعة سياسية فوق المياه الراكدة في بحيرة التأزم الحكومي والسياسي على الساحة اللبنانية وكادت ان تشعل توترات بعيدة عن الاهداف التي اطلقت من اجلها.

واذا كانت مواقف جنبلاط قد ركزت على ضرورة الخروج من مستنقع الانتظار الحكومي واعتماد صيغة 9ـ9ـ6، وعلى دعوة الاطراف التي اعادت النظر بسياسة التدخل في الشؤون السورية، لاسيما من قبل حزب الله، الا ان الهدف من هذه المواقف لم يكن نسج تحالفات جديدة، ولا رسم تموضع جديد، بل تحذير من مغبة سياسة المماطلة، ومن مخاطر الفراغ الحكومي، ذلك وفقا لتعبير مصادر اشتراكية.

من حق تيار المستقبل واي قوة اخرى ابداء الملاحظات على مواقف جنبلاط خصوصا اذا ما كانت بعض جوانب هذه المواقف تتناولها سواء في مقاربتها للاوضاع في لبنان، او لناحية ادائها السياسي على المستوى الاقليمي، وربما تكون مواقف جنبلاط فرصة لاطلاق نقاش ضروري يتناول تقييم المرحلة القريبة الماضية التي اتسمت بالسوداوية الاضطراب نظرا لتأثيرات الاحداث الدامية في سورية على لبنان، وتباعد القوى السياسية اللبنانية في تقييم ما يجري هناك، هذا التباعد الذي يهدد بتفجير الساحة اللبنانية في كل يوم.

المفاجأة كانت في الردود القاسية التي تناول بها البعض جنبلاط، واخذت منحى الانتقاد الشخصي، اكثر مما كانت نقاشا سياسيا قد يكون ضروريا لانعاش حوار تفتقده الساحة اللبنانية منذ وقت طويل، جراء التموضعات الجامدة للاطراف المتباعدة، وهؤلاء الاطراف محكومون بالتعايش والتعاون فيما بينهم، مهما كانت طبيعة الخلافات السياسية والعقائدية، لكون لبنان مركبا من فسيفساء متكاملة، ولا يمكن الاخلال بتركيبة هذه الفسيفساء دون ان يؤثر ذلك على مكونات الكيان.

اوساط مقربة من زعيم جبهة النضال الوطني ترى ان مواقف جنبلاط لم تكن سوى تحذير من مغبة الفراغ الذي يصيب المؤسسات الحكومية اللبنانية، ومخاطر هذا الفراغ على المسيرة الصعبة التي تواجهها الدولة من النواحي الامنية والاقتصادية و جراء تزايد عدد اللاجئين السوريين، ناهيك عن الاستحقاقات القادمة التي تتطلب مشروعية وتعاونا لاسيما منها استحقاق انتخاب رئيس جديد للبلاد ومعالجة موضوع تلزيم استخراج النفط والغاز وتعيين القيادات العسكرية والادارية الاساسية في الدولة، لان معظمها يدار بالوكالة، اما الاشارة الى تعويم حكومة الرئيس ميقاتي فكانت طلقة تحذيرية اكثر مما هي اقتراح واقعي، لكون جنبلاط يدرك ان استعادة رئيس الجمهورية لمرسوم قبول الاستقالة ينطوي على محاذير قانونية ودستورية.

وترى هذه الاوساط ان انتقاد جنبلاط للتدخل في سورية لم يتناول جهة دون اخرى، كما انه لم يساو بين المجهود العسكري الكبير الذي يبذله حزب الله هناك الى جانب النظام، وبعض اعمال الدعم والتدخل التي قامت بها اطراف اخرى، الا ان هذا الدعم استخدم ذريعة لتلك التدخل، وهذا الامر سبق لجنبلاط ان اشار اليه، ونبه من خطورة السياق الدولي الذي تتجه فيه الامور حول سورية، والذي ينم عن تآمر واضح على الشعب السوري والتخلي عن ثورته التي بدأت سلمية، وتحولت فيها بعد الى عسكرية للدفاع عن النفس.

اما فيما يتعلق بالموضوع الداخلي اللبناني فينفي المقربون من جنبلاط ان تكون مواقفه تموضع جديدا، بل انها تأكيد على النهج الوسطي الذي اعتمده للخروج من حالة الاصطفاف القاسية التي تشهدها البلاد، ولكن الوسطية لا تمنع ابداء الرأي بصراحة في بعض الملفات، وهذا الرأي قد يكون قاسيا، الا انه متوازن وفق هؤلاء المقربون فالانتقاد يطول طرفي الازمة وسبق ان تناول قوى 8 آذار باعتراضات اقوى في مراحل سابقة.

اوساط محايدة ترى ان سبب امتعاض بعض قوى 14 آذار من مواقف جنبلاط جاء على خلفية التقارب والتنسيق الذي يجري بين الحزب التقدمي الاشتراكي والتيار الوطني الحر، برغم تأكيد الحزب التقدمي ان هذا التعاون يهدف الى ترسيخ الاستقرار في الجبل، وهو غير موجه ضد اي اطراف سياسية اخرى، وموقع جنبلاط الوسطي يفرض ان يكون على تواصل مع الجميع، علما ان جهات اقليمية فاعلة وحليفة لقوى 14 آذار تتواصل مع التيار العوني واوصت بالتقارب معه.

الاتصال الهاتفي الذي جرى بين الرئيس سعد الحريري وجنبلاط في باريس، اكد انه لا يوجد اي نوايا انقلابية عند جنبلاط، وان التباين السياسي حول بعض الملفات المطروحة في الداخل والخارج، لا يعني ان هناك خلافا او قطيعة بين الرجلين، واولوياتهما متقاربة الى حد بعيد لاسيما حول تشخيص النظام في سورية، وحول اهمية المحكمة الدولية وفي دعمهما لقوى الاعتدال في المنطقة وفي لبنان.

● بيروت ـ د.ناصر زيدان

خاطفو اللبنانيين في أعزاز اقترحوا تجزئة الإطلاق وطالبوا بمائتي معتقل في سورية

بيروت: انتقل اللواء عباس إبراهيم المدير العام للأمن العام إلى دمشق أمس لمتابعة موضوع المخطوفين في اعزاز، كاشفا في بيروت عن عقدة جديدة تتمثل بإصرار الخاطفين على تجزئة إطلاق المخطوفين، فيما أصر إبراهيم على اطلاقهم دفعة واحدة.

وزير الداخلية مروان شربل قال إن الخاطفين في أعزاز «اعطونا لائحة أولى ثم لائحة ثانية (بالمعتقلات المطلوب الإفراج عنهن، في المعتقلات السورية).

وأشار إلى تعاون السلطات السورية بشكل جيد، وتوقع معرفة أعداد النساء والرجال الموجودين في السجون السورية أو الذين سنأخذهم لنبادل بهم اللبنانيين التسعة، وهؤلاء بحدود المائتي شخص.

وأعلن شربل عن رفض لبنان تجزئة إطلاق مخطوفي أعزاز منذ البداية وتوقع إنجاز هذه المسألة نهاية هذا الشهر.

وردا على تذكير النائب سامي الجميل للواء إبراهيم بأن القضاء اللبناني أصدر مذكرة توقيف بحق اللواء علي المملوك، ما يعني عدم جواز لقائه به أو تواصله معه، قال وزير الداخلية، ان لقاءات اللواء إبراهيم في دمشق ليست بالضرورة أن تجري مع اللواء المملوك شخصيا.. واللواء إبراهيم يعرف مع من يتكلم وهو رجل قانون.